حقوق الإنسان

مجلة حقوقية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
العدد (الثامن و الثمانون بعد المائة) - شهر ي (ابريل + مايو) ٢٠٢٣

صاحب السمو الملكي أمير منطقة القصيم يستقبل رئيس الجمعية وعدد من أعضائها

توقيع مذكرة تعاون بين الجمعية و المجلس التنسيقي لمراكز البحوث الاجتماعية

رئيس الجمعية يشارك في مؤتمر الحقوق الثالث لكليات الشرق العربي تحت عنوان "تطور الأنظمة في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠"

وفد من الجمعية يشارك في "محاضرة القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني"

فرع الجمعية بجازان يشارك في مبادرة "الحماية" للتوعية بخطر المخدرات

الفهرس

رئيس الجمعية يزور سجن الطرفية بمنطقة القصيم ويطلع على أوضاع الموقوفين فيه ٠٤

كلمة سعادة رئيس الجمعية بمناسبة اليوم العالمي للأسرة ٠٥

وفد من الجمعية يشارك في دورة «حماية الطفل أثناء النزاعات المسلحة» ٠٨

فرع الجمعية بمنطقة جازان ينظم عدد من الفعاليات التوعوية ٠٩

الجمعية تشارك في ورشة عمل «حق المرأة في التعليم» في منظمة التعاون الإسلامي ١٢

توقيع مذكرة تعاون بين الجمعية و المجلس التنسيقي لمراكز البحوث الاجتماعية

و رئيس الجمعية يؤكد أن الهدف من المذكرة تفعيل دور الأطراف في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠

وقعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمقرها الرئيسي بمدينة الرياض مذكرة تعاون مع المجلس التنسيقي لمراكز البحوث الاجتماعية بهدف التعاون والتنسيق المشترك في عدة مجالات منها تبادل المعلومات والبيانات ذات الاهتمام المشترك و إجراء البحوث في المواضيع الاجتماعية ذات العلاقة باختصاصات ومهام الطرفين إسهاما في رفع القدرات البحثية، و دعم واقتراح المبادرات والابتكارات الاجتماعية ذات العلاقة، و إعداد دراسات وبحوث مشتركه في مجال القضايا الإنسانية والحقوقية والاجتماعية والتي تهدف لتسليط الضوء حول هذه القضايا وطرق معالجتها بالإضافة إلى عمل قاعدة معلومات مشتركة في مجال البحوث والدراسات الإنسانية والحقوقية والاجتماعية وغيرها.

وبهذه المناسبة صرح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المستشار/ خالد بن عبد الرحمن الفاخري، أن الهدف من هذا التعاون هو تعزيز دعم صانعي القرار من خلال توفير الدراسات والتقارير التي تسهم في ترشيد السياسات وتطويرها، إلى جانب دفع عجلة البحث العلمي والابتكار الاجتماعي، لتوفير الحلول المتعلقة بالقضايا الاجتماعية في المملكة، وتحقيق التعاون المثمر بين الطرفين في تنفيذ برامج وأنشطة تساعد على دعم وتحفيز القطاع البحثي في المجال الإنساني والحقوقي والاجتماعي وتطويره والارتقاء بجميع عناصره ومقوماته، من خلال إعداد الدراسات وتقديم الدورات وورش العمل والملتقيات بما يساهم في تفعيل دور الأطراف في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

وأكد الفاخري إلى أن الجمعية تسعى لعقد المزيد من الشراكات مع المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني الناشطة في مجالها بما يساهم في تحقيق أهداف الجمعية ودعم البرامج الهادفة في المجتمع.

هذا وقد وقع المذكرة من جانب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان رئيس الجمعية المستشار/ خالد بن عبد الرحمن الفاخري ومن جانب المجلس التنسيقي لمراكز البحوث الاجتماعية رئيس المجلس الأستاذ الدكتور/ سامي بن عبد العزيز الدامغ.

حضر مراسم التوقيع من جانب الجمعية الدكتور / طارش بن مسلم الشمري (نائب رئيس الجمعية و المشرف على فرع الجمعية بمنطقة الجوف)، وعضو الجمعية الأستاذ. الدكتور/ صالح الخثلان و عضو الجمعية الدكتور/ محمد الفاضل ومن جانب المجلس التنسيقي المدير التنفيذي/ إبراهيم الخرافي، وعدد من منسوبي الجهتين.

صاحب السمو الملكي أمير منطقة القصيم يستقبل رئيس الجمعية وعدد من أعضائها

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور/ فيصل بن مشعل بن سعود بن عبد العزيز آل سعود، في مكتب سموه بمقر ديوان إمارة المنطقة في مدينة بريدة سعادة رئيس الجمعية المستشار/ خالد بن عبدالرحمن الفاخري، وعدد من أعضائها: المشرف على فرع الجمعية بالقصيم، الدكتور/ صالح بن عبدالرحمن الشريدة، و عضو الجمعية الدكتور/ عبدالله بن حمد اللحيدان، ومدير الفرع المكلف أ/ محمد بن عبدالرحمن الشريدة، وأعضاء الهيئة الاستشارية للفرع: أ/ عبدالله بن صالح بن عبد الرحمن الشريدة، أ/ بدر بن صالح الوهيبي، أ/ عبدالله بن محمد الوابلي، أ/ سليمان بن حمد الضويان، الدكتور/ حمد بن صالح الغنيم، الدكتور/ سعود بن حمد الصقري، الذين قدموا للسلام على سموه، وعرض منجزات الجمعية، بحضور وكيل إمارة القصيم الدكتور/ عبدالرحمن الوزان.

وأكد سموّه خلال اللقاء عناية ورعاية الدولة -أعزها الله- لبرامج حقوق الإنسان، مشيراً إلى أن إمارة القصيم من أوائل إمارات المناطق التي أسست وحدة لحقوق الإنسان بديوان الإمارة ولها برامج ومبادرات مستمرة وفقاً للأهداف التي تسهم في حفظ حقوق الإنسان، مؤكدا أهمية دور الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في حفظ الجانب الإنساني للإنسان في حياته ومجتمعه وما يضمنه الدين الإسلامي الحنيف من حقوق وفق كتاب الله وسنة نبيه الكريم، وهو ما تحرص على تطبيقه القيادة الرشيدة -أعزها الله- واستمع أمير القصيم إلى شرح موجز من رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن جهود الجمعية وأهدافها وأنشطتها وزياراتها الميدانية للقطاعات المختلفة، موضحاً أن الجمعية تهدف للعمل على تحقيق أهداف الدولة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ووفقاً للاتفاقيات الدولية والعالمية والعربية والإسلامية التي وافقت عليها المملكة في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.

رئيس الجمعية يزور سجن الطرفية بمنطقة القصيم ويطلع على أوضاع الموقوفين فيه

زار وفد من الجمعية برئاسة رئيس الجمعية المستشار/ خالد بن عبدالرحمن الفاخري، وعضوية كلاً من: الدكتور/ صالح بن عبدالرحمن الشريدة (مشرف فرع الجمعية بالقصيم) ، و مدير الفرع المكلف/ محمد بن عبدالرحمن الشريدة، و أعضاء الهيئة الاستشارية بالفرع: الأستاذ/ بدر بن صالح الوهيبي، و الأستاذ/ عبدالله بن محمد الوابلي، و الأستاذ/ سليمان بن حمد الضويان، و الدكتور/ سعود بن حمد الصقري، سجن الطرفية بمنطقة القصيم، وكان في استقبالهم كلاً من: سعادة مدير عام مباحث القصيم، و سعادة مدير سجن أمن الدولة، و سعادة مساعد مدير السجن، و عدد من الضباط و منسوبي الإدارة.

في بداية الزيارة تم تبادل الأحاديث حول المواضيع ذات العلاقة، والتقى بالنزلاء فيه، و اطلع الوفد على أوضاع الموقوفين فيه، واستمع منهم عن البرامج والمبادرات المقدمة لهم، ومنها برنامج إدارة الوقت والبرامج الرياضية والقاعات المخصصة لدراسة المرحلة الجامعة داخل السجن بالتعاون مع جامعة القصيم، والتي من خلالها يمكن النزيل من إكمال دراسته العليا حضورياً، كما تم الاطلاع على المهن التي يمارسها النزلاء داخل السجن في عدة مجالات منها الإنتاج الإعلامي والتلفزيوني والأعمال الحرفية والفنون المختلفة.

في اليوم العالمي للأسرة
رئيس الجمعية: المملكة تقوم بدور هام للاعتناء بالأسر والاهتمام باستقرارها وتوفير الرعاية الكاملة والأمان لها

يحتفل العالم في الخامس عشر من شهر مايو من كل عام باليوم العالمي للأسرة، حيث اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٩٣ هذا اليوم مناسبة عالمية للاحتفاء بالأسر وبيان الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي للأسر.

وبهذه المناسبة صرح سعادة رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المستشار/ خالد بن عبد الرحمن الفاخري، بأهمية تعزيز الوعي بالمسائل المتعلقة بالأسر ودورها وأثرها المهم في بناء مجتمع حيوي ومستقر.

وأشار رئيس الجمعية إلى أن قضايا الأسرة وما يتعلق بها من المسائل ذات الأولوية في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان منذ إنشائها نظراً للدور الذي تضطلع به الأسرة في عملية التنمية فالأسرة هي نواة المجتمع ومصدر نمائه، وهي الحاضنة الأولى للأبناء والراعي الرئيس لاحتياجاتهم والحامي للمجتمع من التفكك والانحلال.

كما منحت رؤية المملكة ٢٠٣٠ اهتماماً خاصاً بالأسرة من خلال دعمها بعوامل النجاح اللازمة لتمكينها من رعاية أبنائها وتنمية ملكاتهم وقدراتهم.

كما أشار رئيس الجمعية إلى أن النظام الأساسي للحكم في المملكة نص في مادته التاسعة على أن «الأسرة نواة المجتمع السعودي، ويربّى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية " وجاءت المادة العاشرة من النظام ذاته لتؤكد "حرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية ورعاية جميع أفرادها، وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم».

واختتم الرئيس كلمته بتثمين الدور المهم الذي تقوم به المملكة العربية السعودية للاعتناء بالأسر والاهتمام باستقرارها وتوفير الرعاية الكاملة والأمان لها بهدف ضمان بناء المجتمع بشكل سليم، ويترجم ذلك التركيز على بناء الأسرة وحمايتها من التفكك وإصدار الأنظمة ذات العلاقة بالأسرة بما يساهم في منحها أكبر قدر ممكن من الحماية والتحفيز والمساعدة، بحيث تتحمل مسؤولياتها بشكل كامل في المجتمع، ويصبح كل عضو فيها مثمراً ومنتجاً انطلاقاً من أن الأسرة تشكل الوحدة الأساسية للمجتمع.

الجمعية تثمن عمليات الإجلاء السعودية من جمهورية السودان

ثمنت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان صدور التوجيه الكريم من القيادة الرشيدة – حفظها الله – والقاضي بمتابعة وإجلاء المواطنين السعوديين وعدد من رعايا الدول الشقيقة والصديقة من جمهورية السودان إلى المملكة وتسهيل مغادرتهم إلى بلدانهم، والذي يؤكد حرص المملكة الدائم على دعم الإنسان والحفاظ على حقوقه، في امتداد للجهود الإنسانية التي تقوم بها المملكة على المستويين المحلي والدولي.

رئيس الجمعية يشارك في مؤتمر الحقوق الثالث لكليات الشرق العربي تحت عنوان «تطور الأنظمة في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠»

افتتح سعادة رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، المستشار/ خالد بن عبد الرحمن الفاخري، الجلسة الأولى في مؤتمر الحقوق الثالث لكليات الشرق العربي، بعنوان: التطور في تشريعات القانون الخاص.

حمل المؤتمر عنوان «تطور الأنظمة في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠»، بمشاركة عددٍ من الأكاديميين والخبراء والمستشارين القانونيين من داخل المملكة وخارجها، كما اشتمل على ثلاث جلسات حوارية، شارك فيها عدد من الأكاديميين والخبراء والمختصين.

الجدير ذكره أن المؤتمر يهدف للتعريف بالقفزات النوعية التي تم تحقيقها في ظل رؤية السعودية ٢٠٣٠ ومواكبتها لأحدث التوجهات القانونية المعاصرة والممارسات القضائية الدولية الحديثة، كما يسلط الضوء على التطورات الحديثة، التي شهدتها الأنظمة العدلية في مجال القانون العام وفي مجال القانون الخاص وإبراز أهميتها وآثارها وانعكاساتها على المنظومة العدلية والجهات القضائية.

وبُدء المؤتمر بفيلم تعريفي يوضح جهود كليات الشرق العربي في إبراز دور المملكة الريادي في نماء الإنسان وخدمته وتحسين حياته وتعريفه بحقوقه وواجباته من خلال إقامة العديد من المؤتمرات.

بعد ذلك ألقى رئيس المؤتمر وعميد كلية الشرق العربي للحقوق الدكتور/ خالد بن عثمان العمير، كلمة أشار فيها إلى أن رسالة كلية الشرق العربي للحقوق لا تتوقف عند حد التعليم والإسهام في تطوير الإنسان معرفياً لكنها تتجاوز ذلك إلى الخدمة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع السعودي من خلال إقامة العديد من المؤتمرات والملتقيات والمناشط العلمية.

و تمت مناقشة التطور في تشريعات القانون الخاص وتحديداً تشريعات القانون المدني والتجاري، والتطور في تشريعات القانون العام.

واستعرض المتحدثون في الجلسات التطورات القانونية المعاصرة في المملكة وإسهاماتها في تطور المجتمع والأمن القانوني في ضوء التشريعات الحديثة والتطورات التشريعية لأحكام شركات المساهمة ومدى حرية الإثبات في المعاملات التجارية وفقاً لنظام الإثبات السعودي والعديد من الممكنات التشريعية والتنظيمية للاستثمار في المملكة التي زادت من الفرص الواعدة وأسهمت في تنويع فرص الاستثمار ووجود بيئة آمنة وجاذبة للمستثمرين من مختلف العالم.

وفد من الجمعية يشارك في الدورة التدريبية «القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني»

حضر وفد من الجمعية ضم كلاً من: د/نورة العجلان، د/ وفاء طيبه، أ/ العنود السيف، أ/منيرة الملحم، أ/ نواف الغامدي، الدورة التدريبية الأولى التي أقامتها اللجنة الدائمة للقانون الدولي الإنساني، على مسرح كلية الملك عبدالله بن عبدالعزيز للقيادة والأركان بعنوان "القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني"، ونيابة عن صاحب السمو الملكي الفريق الركن نايف بن ماجد بن سعود آل سعود رئيس الجهاز العسكري بوزارة الحرس الوطني، حضر قائد كلية الملك عبدالله بن عبدالعزيز للقيادة والأركان اللواء الركن الدكتور/ محمد بن زيد القحطاني، ورئيس هيئة الهلال الأحمر السعودي رئيس اللجنة الدائمة للقانون الدولي الإنساني سعادة الدكتور / جلال بن محمد العويسى، الجدير بالذكر أن الدورة أقيمت لمدة ٣ أيام بحضور ما يزيد عن ٥٠٠ مستمع ومتحدث استمعوا خلالها إلى أكثر من ٨ مواد تدريبية.

تمثلت أهداف الدورة في الآتي:

- معرفة القانون الدولي الإنساني.
- الاطلاع على نشأة القانون الدولي الإنساني وطوره، و مبادئه.
- الإلمام في مصادر القانون الدولي الإنساني ومبادئه.
- معرفة أهم المصطلحات الواردة في القانون الدولي الإنساني.
- التمييز بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.
- الإلمام في نطاق تطبيق القانون الدولي الإنساني وآلية تنفيذه.

فيما تناولت الدورة العديد من المحاضر منها:

- تعريف القانون الدولي الإنساني، و أهميته، نبذة تاريخية عن تسميات القانون الدولي، مصادر القانون الدولي الإنساني، خصائص القانون الدولي الإنساني.
- مبادىء القانون الدولي الإنساني، أهم المصطلحات في القانون الدولي.
- القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، نطاق تطبيق القانون الدولي الإنساني، آليات تنفيذ القانون الدولي، «قاعدة عامة: الوفاء بالعهود».
- تدابير التنفيذ الوطنية، مسؤلية القيادة، انتهاك أحكام القانون الدولي الإنساني.
- الأهداف العسكرية في القانون الدولي الإنساني والتطرق إلى الهدف الأساسي أو الشرعي من الحرب.
- أهمية التدابير الوقائية والحماية والاحتياطات أثناء العمليات العسكرية حيث تهدف إلى حماية المدنيين والحماية عن توقف القتال وتجنب أي مسؤولية جنائية .
- قواعد القتال، القيود على إدارة العمل العسكري، أسلحة محظورة أو مقيدة الاستخدام.
- القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني، أشكال الشارات الخاصة لحماية الأشخاص والأعيان المحمية.
- القانون الدولي الإنساني في أحكام الشريعة الإسلامية، التحالف لأجل قانون دولي إنساني في الإسلام.
- حقوق وواجبات العاملين في مجال الخدمات الطبية أثناء النزاعات المسلحة، الفكر الإسلامي للحرب بأنها لا تعلن إلا إذا كانت هنالك ضرورة مفروضة وأن الدين الإسلامي وضع قيود تقيد الحرب، مناقشة عن ماهي القوانين والاتفاقيات والمعاهدات التي وفرت الحماية لأفراد العمل الإنساني.
- تحديات النزاعات المسلحة الحديثة.

أبرز التوصيات:

١- مساواة جميع العاملين في المجالات الطبية والإنسانية من حيث الحماية.
٢- توحيد الشارات المميزة للعاملين في مجالات الإغاثة بما فيهم أفراد الدفاع المدني.
٣- ضرورة التأكيد على مقدمي الخدمات الطبية في المعارك بتجنب قد يؤدي إلى فقد الحماية لهم.
٤- ابعاد المواقع الطبية والمستشفيات عن المواقع العسكرية القابلة للاستهداف.

في نادي ضباط القوات المسلحة
حضور وفد من الجمعية دورة «حماية الطفل أثناء النزاعات المسلحة»

حضر وفد من الجمعية ضم كلاً من: د/ وفاء طيبه، د/ نورة العجلان، أ / العنود السيف، أ/ منيرة الملحم، أ/ عبدالكريم العلي، «دورة حماية الطفل أثناء النزاعات المسلحة» والتي أقامتها اللجنة الدائمة للقانون الدولي الإنساني بالتعاون مع القوات المشتركة وحدة حماية الطفل، التي أقيمت في نادي ضباط القوات المسلحة بالرياض.

شارك في الدورة عدد من الأكاديمين و المختصين، و تناولت عدداً من المحاضرات التي من أهمها:
وتناولت المحاضرات التي ألقاها الأستاذ الدكتور/ أحمد سعد الدين اشراقية، عدداً من المواضيع منها:
- «مفهوم القانون الدولي»، تناول فيها: التطور التاريخي، المصادر والمبادئ، نطاق التطبيق، الآليات التنفيذية وأهم مصطلحاته.
- المبادئ القانونية والإنسانية لحماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة.
- النصوص القانونية التي تشمل حماية الطفل أثناء النزاع المسلح.
- الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة.
- تناول إحصائيات عامة عن نتائج انتهاكات النزاع المسلح منذ العام ٢٠٠٥، والتي جاءت على النحو التالي:

أولاً: الأطفال المقتولون والمشوهون على الصعيد العالمي منذ العام ٢٠٠٥ يبلغ عددهم اكثر من ١٠٤ آلاف طفل.
ثانياً: الجمات على المدارس والمستشفيات منذ العام ٢٠٠٥ استهدفت أكثر من ١٣ ألف طفل.
ثالثاً: بلغ عدد الأطفال المختطفون على الصعيد العالمي منذ العام ٢٠٠٥ اكثر من ٢٥ ألف طفل.
رابعاً: بلغ عدد ضحايا العنف والاغتصاب أكثر من ١٤ ألف طفل.
خامساً: بلغ عدد الاطفال المجندون اكثر من ٩٣ الف طفل.

كما ألقى الدكتور/ سلطان السبيعي، محاضرة تناولت الرعاية النفسية أثناء النزاع المسلح.
فيما تناول الأستاذ/ عبدالمجيد الرضيان، «الاتجار بالأطفال اثناء النزاعات المسلحة».
كما تناولت الدكتورة /هناء عمر، «التداخلات المناسبة اعادة ادماج الاطفال المرتبطين سابقا بالنزاع المسلح» والتي تناولت خلالها مبدأ العمل الإنساني المعمول بع في مركز الملك سلمان للإغاثة و الأعمال الإنسانية.
فيما تناول المقدم /فهد الأحمري، عرض موجز عن مركز الاحتجاز للأطفال المجندين.
و تناول الأستاذ/ بندر الشهري، استراتيجية اعادة الروابط العائلية للأطفال أثناء النزاع المسلح.

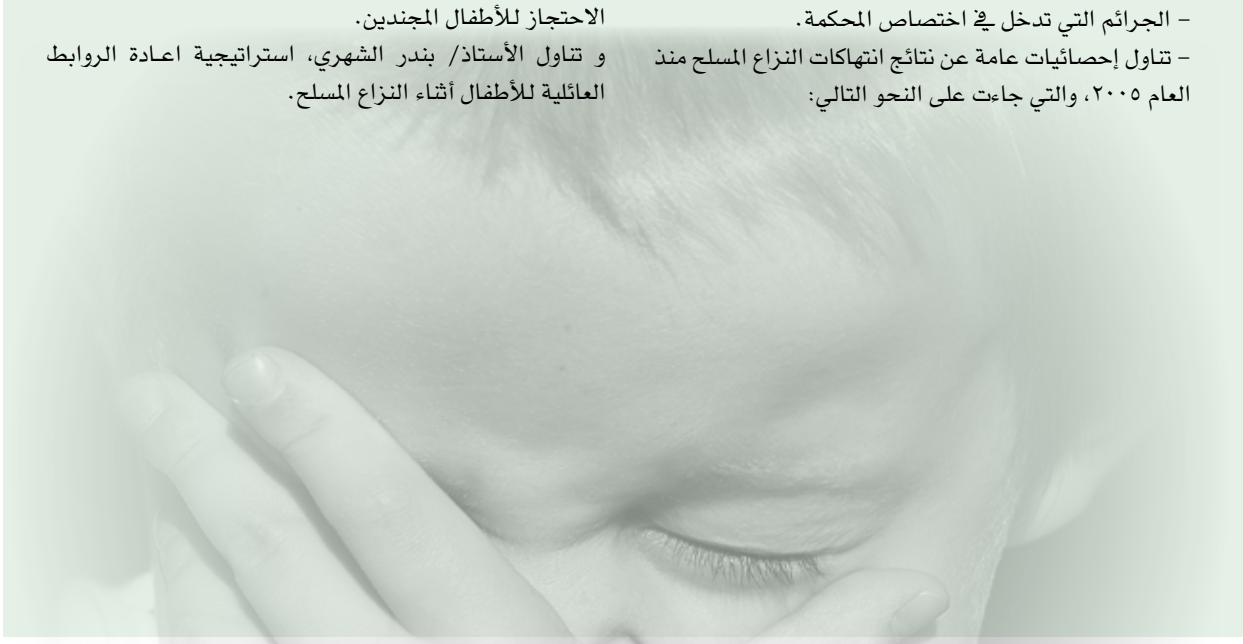

فرع الجمعية بمنطقة جازان ينظم عدد من الفعاليات التوعوية

قام وفد من فرع الجمعية بمنطقة جازان بزيارة مستشفى الأمير محمد بن ناصر، ضم كلاً من: أ / شادية يحيى الجمل (مديرة الفرع)، و أ/ هدية موسى الجماعي، أ/ غازي الرياني، وكان في استقبالهم كلاً من: أ/ محمد مجربي (مدير المستشفى)، وبعض منسوبي المستشفى، في بداية الزيارة تم التجول في أنحاء المستشفى، ثم بعد ذلك تم مناقشة المواضيع المشتركة ذات العلاقة والتي منها:

١- دور الخدمة الاجتماعية في المستشفى مع حالات العنف الأسري الواردة إليهم.
٢- تطبيق صحتي وكيفية العمل به في نظام الموارد البشرية.
٣- برنامج الزيارة المنزلية والسبب في عدم تنفيذه وإحالته بمراكز المعنية والقريبة.
٤- التخصصات التي تحتاجها المستشفى، و التغذية، و مدى تعاون الجهات الطبية الخيرية مع المستشفى.

كما زار الوفد ذاته جمعية الإحسان الطبية الخيرية، وكان في استقبالهم كلاً من: أ/ محمد الحازمي (مدير الجمعية)، و أ/ نادير ياسين (سكرتير المدير)، تم خلال الزيارة مناقشة المواضيع ذات العلاقة، و بحث أوجه التعاون بين الطرفين.

وفي سياق متصل زار الوفد جمعية الأزمات النفسية والاجتماعية (إتزان) في منطقة جازان، وكان في استقبالهم د/طاهر عريشي (رئيس الجمعية)، وعدد من منسوبات الجمعية، في بداية اللقاء تم تبادل النقاش حول المواضيع المشتركة ذات العلاقة، كما تم الاتفاق على عقد مذكرة تعاون بين الطرفين.

زيارة جمعية الإحسان الطبية الخيرية

مدير المستشفى و وفد الجمعية

زيارة جمعية الأزمات النفسية

الجمعية تشارك في «مبادرة الحماية من المؤثرات العقلية» للتوعية بخطر المخدرات

شارك وفد من فرع الجمعية بمنطقة جازان، ضم كلاً من: أ / شادية يحيى الجمل (مديرة الفرع)، و أ/ هدية موسى الجماعي، أ/ غازي الرياني، أ/ فهد دهل، بالمبادرة التوعوية (حماية) التي نظمتها المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني واستمرت ثلاثة أيام؛ والتي تهدف إلى زيادة الوعي بأخطار المخدرات والمؤثرات العقلية وإيجاد بيئة خالية من المخدرات من خلال تعزيز المهارات الحياتية لدى الأفراد وتوعية المجتمع المحلي بشكلٍ عام، والحد من انتشار المخدرات بين أفراد المجتمع.

جاءت مشاركة الجمعية من خلال ركن توعوي تثقيفي تم خلاله نشر الثقافة الحقوقية، و التوعية بمخاطر المخدرات على الفرد و المجتمع، و أضرارها، والآثار السلبية التي تنتج عن عدم إدراك مخاطر المخدرات مبكرًا وبالتالي الوصول إلى مرحلة متأخرة من الإدمان، كما تم توزيع العديد من اصدارات و مطبوعات الجمعية الحقوقية التثقيفية، و الإجابة على استفسارات الزوار، وفي نهاية المعرض تم تكريم فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

فرع الجمعية في العاصمة المقدسة يرصد و يتابع «أحوال المعتمرين السودانيين»

تابعت لجنة الرصد بفرع الجمعية في العاصمة المقدسة برئاسة المشرف على الفرع أ/ سليمان الزايدي، وعضوية المدير التنفيذي أ/ عبد الله الخضراوي ، وضع المعتمرين السودانيين الذين انقطعت بهم السبل بعد نهاية شهر رمضان على أثر الحرب التي قامت في بلادهم، حيث باشر الفريق المتابعة وجمع المعلومات والتواصل مع الجهات المعنية منذ بداية المشكلة.

تواصل فريق الجمعية مع عدد من الجهات المعنية و التي منها:

إمارة منطقة مكة المكرمة (وكالة الإمارة لشؤون الحج والعمرة)، وزارة الموارد والتنمية البشرية (مركز التنمية في مكة المكرمة)، رئيس رابطة الجالية السودانية في مكة المكرمة (م/ عمر عباس) ، متابعة إجراءات وزارة الحج والعمرة للمشكلة، بعض الجمعيات الخيرية بمكة المكرمة، كما قام الفريق بزيارة بعض المعتمرين في مقر سكنهم.

وقد تم معالجة المشكلة بالعديد من الحلول و التي منها:

- صدر توجيه من الجهات المعنية بعدم إخراج المعتمرين موضوع المشكلة من مساكنهم، والتزمت الفنادق بتعليمات الجهات الرسمية.
- أمنت الجمعيات الخيرية المعنية وجبات يومية طازجة تقدم للمعتمرين في مساكنهم، كما تم اعتماد تسيير ٤ رحلات جوية يومية من جدة إلى بورسودان.
- صدرت التوجيهات الرسمية للمديرية العامة للجوازات بتمديد مدة الإقامة للمعتمرين السودانيين الذين تصعب عودتهم إلى بلادهم.
- إطلاق خدمة «استضافة المعتمرين السودانيين» على منصة «أبشر أفراد»، التي تتيح الاستضافة للمعتمرين من قِبَل ذويهم أو معارفهم من المقيمين في المملكة أو المواطنين وتحويل تأشيرة العمرة إلى تأشيرة زيارة (عائلية أو شخصية)؛ بحسب الشروط المعلنة في منصة «أبشر».
- تواصل الفرع المستمر مع رئيس الجالية السودانية في مكة المكرمة، لتذليل الصعاب وحل المشاكل التي تطرأ بخصوص السكن والإعاشة.

الجدير ذكره أن رئيس الجالية السودانية في مكة المكرمة (م/عباس عمر) ، طلب من فريق الجمعية رفع شكر الجالية السودانية لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان وولي عهده رئيس مجلس الوزراء سمو الأمير محمد بن سلمان -حفظهما الله- وحكومة المملكة العربية السعودية على اهتمامهم بالمعتمرين، كما شكر فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة على المساهمة في حل مشكلتهم التي نشأت أثر أحداث الحرب في السودان وثمن تواصل الفرع مع الجهات الرسمية الجمعيات الخيرية في مكة المكرمة لتوفير السكن و الوجبات الغذائية الساخنة والباردة ومياه الشرب والعصيرات المتنوعة وإيصالها إلى المعتمرين في مقار سكنهم، كما شكر المواطنين السعوديين الذين استضافوا المعتمرين السودانيين بعد تعذر سفرهم بسب إغلاق المطارات السودانية إثر الحرب الأهلية التي اندلعت هناك.

الجمعية تشارك في ورشة عمل «حق المرأة في التعليم» في منظمة التعاون الإسلامي

شارك الأستاذ/ سليمان بن عواض الزايدي، مشرف فرع الجمعية بالعاصمة المقدسة،في ورشة عمل (حق المرأة في التعليم: التحديات وسبل المضي قدمًا – دراسة حالة أفغانستان) في الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي، والتي كانت ضمن أعمال الدورة العادية الحادية والعشرون للهيئة المنعقدة في جدة.

وقد جاءت مشاركته من خلال ورقة عمل تناول خلالها حق المرأة والتعليم ، وأفضل الممارسات في تحسين مستوى ولوج الفتيات للتعليم ، وسبل سد الفجوات في توفير فرص التعليم بين الجنسين ، ومن ذلك: إلزامية التعليم، مجانية التعليم، تحسين التشريعات التربوية، دعم الموهوبين، التوسع في برامج محو الأمية، الفصل بين الجنسين في المراحل العليا من التعليم العام.

كما ركز الزايدي على أهمية وضع تشريعات تربوية ملزمة تحمي من الاقصاء ،والتسرب ، والعنصرية ، وتشغيل الأطفال ، وعدم طغيان التحديث على القيم والثوابت.

الجدير ذكره أن الورشة حضرها العديد من ممثّلي الدول الأعضاء والدول التي لها صفة المراقب في المنظمة، بما في ذلك مؤسساتها الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، وخبراء من المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، و رئيسة قطاع التعليم بالإيسسكو.

- عميدة الجامعة الإسلامية بجاكرتا
- ممثلون عن دول أعضاء منظمة العالم الإسلامي
- خبراء دوليون بارزون وأعضاء الهيئة والدول المراقبة في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان.

الجمعية تشارك في حملة رتاج (بيدك القرار) للتوعية بخطر المخدرات

شارك فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة مع جمعية مراكز الأحياء بمحافظة الطائف في حملة رتاج (بيدك القرار)، للتوعية بخطر المخدرات في مجمع تيرا مول مؤخراً، كما شارك في الحملة عدداً من الجهات ذات العلاقة و التي منها: سجون محافظة الطائف- جامعة الطائف- وحدة الحماية الأسرية- النيابة العامة بالطائف- جمعية فتاة ثقيف الخيرية- جمعية كفى.

جاءت مشاركة الجمعية من خلال ممثلها أ/ عادل بن تركي الثبيتي، حيث أقيم معرض توعوي تثقيفي بخطر المخدرات على الفرد والأسرة والمجتمع، واشتمل على العديد من اللوحات التوعوية التي توضح خطورة المخدرات خصوصاً مادة الشبو على متعاطيها، و شاشة عرض تم خلالها عرض مادة علمية عن خطورة المخدرات، وكذلك طرق وأسباب التعاطي إلى جانب أساليب وأهداف مروجي المخدرات وطرق العلاج من الإدمان، وكذلك دور الدولة حفظها الله في مكافحة المخدرات، كما تم وضع عدد من البنرات التي توضح دور الدولة حفظها الله في حفظ حقوق السجناء ورعايتها لهم داخل السجون والخدمات التي تقدم لهم من أجل إعادتهم أعضاء صالحين في المجتمع،

الجدير ذكره أن الحملة شارك بها عدد من الأخصائيين النفسين والاجتماعين الذين قدموا ارشادات للزوار في كيفية كشف حالات تعاطي المخدرات، وطرق التعامل معهم لإنقاذهم من الإدمان، وعدد من القانونين الذين تحدثوا عن الجانب القانوني الذي يتم من خلاله القبض على المتعاطين والمروجين إلى جانب توضيح حقوق المقبوض عليهم وفق ما نصت عليه الأنظمة والتعليمات وبما يحفظ حقوقهم ، كما تم خلالها توزيع العديد من اصدارات و مطبوعات الجمعية الحقوقية التوعوية حول مخاطر المخدرات و آثارها.

جانب من مشاركة الجمعية في حملة رتاج (بيدك القرار)

أصدرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) تقريراً جديداً يفيد بأنه من شأن معالجة أوجه عدم المساواة في النظم الزراعية والغذائية وتمكين المرأة أن يخفّض مستويات الجوع ويعزز الاقتصاد ويزيد القدرة على الصمود في وجه الصدمات مثل تغير المناخ وجائحة كوفيد-١٩.

ويعتبر التقرير، الذي حمل عنوان «وضع المرأة في النظم الزراعية والغذائية»، وهو أول تقرير يصدر في هذا المجال منذ عام ٢٠١٠ ويتجاوز نطاق بحثه الزراعة من أجل رسم صورة شاملة أكثر لوضع المرأة العاملة في النظم الزراعية والغذائية ككلّ - بدءًا بمرحلة الإنتاج مروراً بالتوزيع وانتهاءً بالاستهلاك.

ويُظهر التقرير أن نسبة النساء العاملات في النظم الزراعية والغذائية تبلغ ٣٦ في المائة من إجمالي النساء العاملات حول العالم، مقابل نسبة ٣٨ في المائة من الرجال. بيد أنّ أدوار النساء يغلب عليها التهميش ومن المرجح أن تكون ظروف عملهنّ أسوأ من ظروف عمل الرجال - حيث يكون عملهنّ غير منتظم أو غير نظامي أو بدوام جزئي أو منخفض المهارات أو كثيف اليد العاملة، وبالمثل، فإنّ النساء العاملات بأجر في الزراعة يكسبن ٨٢ سنتاً أمريكياً مقابل كل دولار (١) أمريكي يكسبه الرجال.

إضافة إلى ذلك أنّ المرأة تتمتع بقدر أقلّ من حقوق الحيازة الآمنة للأراضي، ويكون وصولها إلى الاعتمادات والتدريب أضيق نطاقاً ويتوجب عليها العمل مع تكنولوجيا مصممة خصيصاً للرجال، وينجم عن أوجه عدم المساواة هذه، وإلى جانبها التمييز، فجوة في الإنتاجية تبلغ ٢٤ في المائة بين المزارعين والمزارعات الذين يعملون في مزارع متساوية الحجم.
وتشدد الدراسة على وجه التحديد على أنّ النظم الزراعية والغذائية هي مصدر هام لسبل العيش بالنسبة إلى النساء أكثر منه بالنسبة إلى الرجال في العديد من البلدان، فعلى سبيل المثال، تعمل نسبة ٦٦ في المائة من النساء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في هذا القطاع، مقارنة بنسبة ٦٠ في المائة من الرجال، وتهيمن النساء في جنوب آسيا على العمل في النظم الزراعية والغذائية (نسبة ٧١ في المائة من النساء مقابل نسبة ٤٧ في المائة من الرجال) مع أنّ نسبة النساء في القوة العاملة أقلّ من نسبة الرجال.

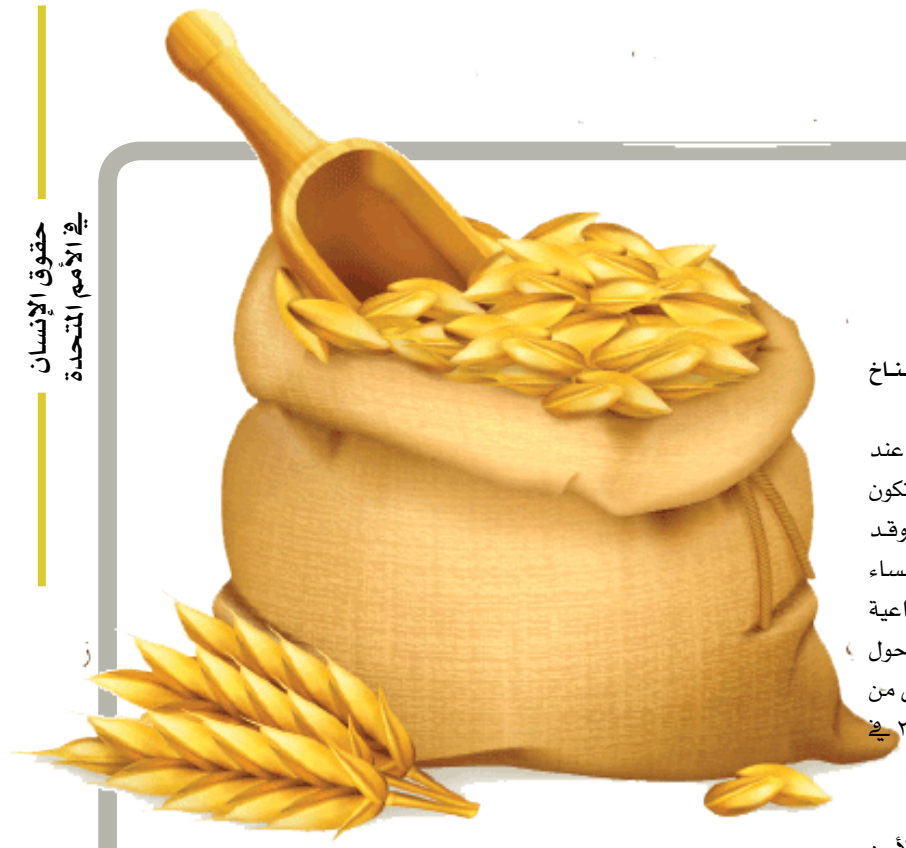

© صفحة تهتم بنشر أهم أخبار الجوع في العالم و جهود المنظمات و المختصين و المهتمين بحقوق الإنسان للقضاء عليه من أجل العمل على تحسين حقوق الإنسان في العالم

تتمة ص ١٢

المنافع الاجتماعية والاقتصادية:

يقول السيد شو دونيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، في تمهيد التقرير: «إذا ما تمّت معالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين المتوطنة في النظم الزراعية والغذائية وجرى تمكين المرأة، سيخطو العالم خطوةً إلى الأمام على صعيد تحقيق الهدفين المتمثلين في القضاء على الفقر وتهيئة عالم خال من الجوع».

وتوضح الدراسة بالفعل أنّ سدّ الفجوة بين الجنسين في الإنتاجية الزراعية وفي الأجور في العمالة الزراعية من شأنه أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو تريليون (١) دولار أمريكي وأن يقلّص عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بمقدار ٤٥ مليون شخص.

وعلى نحو مشابه، فإنّ المشاريع الهادفة إلى تمكين المرأة تدرّ منافع أكبر من تلك الرامية إلى تعميم المساواة بين الجنسين فحسب. ويوضح مؤلفو الدراسة أنه في حال استفاد نصف صغار المنتجين من التدخلات الإنمائية التي تركز على تمكين المرأة، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع ملحوظ في المداخيل لصالح ٥٨ مليون شخص إضافيين وإلى زيادة القدرة على الصمود لدى ٢٣٥ مليون شخص آخرين.

وأردف السيد شو دونيو قائلًا: «تعتمد النظم الزراعية والغذائية الفعالة والشاملة والقادرة على الصمود والمستدامة على تمكين جميع النساء وعلى تحقيق المساواة بين الجنسين، ولطالما عملت المرأة في النظم الزراعية والغذائية، وقد آن الأوان لكي نجعل النظم الزراعية والغذائية تعمل لصالح المرأة».

انعدام المساواة المرتبط بالمناخ والصدمات الاقتصادية العالمية:

يشير التقرير أيضاً إلى أنه عند حدوث انكماش اقتصادي، تكون المرأة أول من يفقد عملها، وقد فقدت نسبة ٢٢ في المائة من النساء العاملات في القطاعات غير الزراعية من النظم الزراعية والغذائية حول العالم وظائفها خلال السنة الأولى من جائحة كوفيد-١٩، مقارنة بنسبة ٢ في المائة من الرجال.

وقد ارتفعت مستويات انعدام الأمن الغذائي في صفوف النساء بصورة أسرع أثناء الجائحة، ما اضطرهنّ إلى الاضطلاع بقدر أكبر من مسؤوليات الرعاية التي غالبًا ما كان ينجم عنها تغيّب الفتيات عن المدارس بوتيرة أعلى من الفتيان. كما زادت مستويات العنف القائم على نوع الجنس، لا سيما العنف المنزلي ضد النساء والفتيات.

وتؤكد الدراسة أيضاً أنّ النساء هنّ أكثر ضعفًا في وجه الصدمات المناخية والكوارث الطبيعية، حيث إنّ محدودية الموارد والمعايير الجنسانية التمييزية يمكن أن تجعل عملية تكيّفهنّ أكثر صعوبة. وعلى سبيل المثال، فإنّ تراجع أعباء عمل المرأة، بما في ذلك ساعات العمل في الزراعة، أبطأ من وتيرة تراجعها بالنسبة إلى الرجل أثناء الصدمات المناخية مثل الإجهاد الحراري.

التوصيات:

ويخلُص التقرير بوجه عام إلى أنّ الحد من أوجه عدم المساواة في سبل العيش بين الجنسين وتحسين الوصول إلى الموارد وتعزيز القدرة على الصمود هي أمور تكوّن مساراً حاسماً يفضي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبناء نظم زراعية وغذائية أكثر إنصافاً واستدامة.

ويشمل ذلك سدّ الفجوات المتعلقة بالاستفادة من الأصول والتكنولوجيا والموارد، وتبيّن الدراسة أنه لكي تنجح التدخلات الهادفة إلى تحسين إنتاجية المرأة، ينبغي لها أن تعالج أعباء عمل الرعاية والعمل المنزلي غير المأجور وتوفر التعليم والتدريب وتعزز أمن حيازة الأراضي لصالح المرأة.

وقد كان الحصول على رعاية الأطفال ذا أثر إيجابي كبير أيضاً على عمالة الأمهات، بينما أثبتت برامج الحماية الاجتماعية مساهمتها في زيادة عمالة المرأة وقدرتها على الصمود.

ويشير التقرير أيضاً إلى أنّ النُهج التحويلية المراعية للمساواة بين الجنسين تبشر بالخير من حيث تغيير المعايير التمييزية وهي فعالة من حيث الكلفة وتدرّ مكاسب كبيرة.

وفي الختام، يوصي المؤلفون بمعالجة النقص المستمر في البيانات العالية الجودة المصنّفة بحسب نوع الجنس والعمر وغير ذلك من أشكال المايزة الاجتماعية والاقتصادية، وهو أمر في غاية الأهمية بالنسبة إلى رصد التقدم المحرز وتسريع وتيرته من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في النظم الزراعية والغذائية.

دعوة أممية لتبني نهج شامل بشأن صحة الإنسان والحيوان والبيئة

أصدرت أربع وكالات أممية نداء لاتخاذ إجراءات عالمية لتحقيق التوازن وتحسين صحة الناس والحيوانات والبيئة، كجزء من نهج جديد يسمى «الصحة الواحدة».
الدعوة المشتركة صدرت عن مدير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) شو دونيو، ومديرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إنغر أندرسن، ومدير منظمة الصحة العالمية الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس، ومديرة المنظمة العالمية لصحة الحيوان السيدة مونيك إلويت.
وتأتي هذه الدعوة في خضم حالات الطوارئ العالمية المتعددة من قبيل كوفيد-١٩ إلى الإيبولا فضلاً عن التهديدات المستمرة بانتشار الأمراض بين الحيوانات والبشر، وفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ.
وشدد المسؤولون على الحاجة إلى إعطاء الأولوية لنهج «الصحة الواحدة»، بهدف الاستثمار في بناء القوى العاملة ذات المهارات المشتركة بين القطاعات وللوقاية من التهديدات الصحية في مصدرها، مع إيلاء اهتمام كبير بالأمراض حيوانية المنشأ، وسيتم إصدار دليل حول أفضل طريقة لتطبيق هذه الأساليب في وقت لاحق من هذا العام.

دعوة للعمل

وتأكيداً على الحاجة إلى تعزيز التعاون والالتزام بترجمة نهج «الصحة واحدة» إلى إجراءات سياسية في جميع البلدان، يحث قادة المجموعة الرباعية جميع البلدان وأصحاب المصلحة الرئيسيين على تبني سبع أولويات للعمل:
أولاً: إعطاء الأولوية لمبدأ «الصحة واحدة» من حيث الأجندة السياسية الدولية، وجعلها مبدأ إرشاديا في الآليات العالمية؛ بما في ذلك الاتفاق الجديد بشأن الجوائح العالمية الذي يجري التفاوض بشأنه الآن.
ثانياً: تقوية السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية الخاصة بهذا النهج مع تحديد التكاليف والأولويات بما يتماشى مع خطة العمل المشتركة رباعية الأطراف لنهج الصحة الواحدة.
ثالثاً: الإسراع في تنفيذ خطط «الصحة الواحدة»، بما في ذلك دعم الخطط الوطنية للتنمية الصحية الواحدة.
رابعاً: بناء قوى عاملة مشتركة بين القطاعات في مجال الصحة الواحدة تتمتع بالمهارات والقدرات اللازمة للوقاية من التهديدات الصحية واكتشافها ومكافحتها والاستجابة لها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.
خامساً: تقوية واستدامة الوقاية من الأوبئة والتهديدات الصحية عند المصدر، واستهداف الأنشطة والأماكن التي تزيد من مخاطر انتشار الأمراض الحيوانية المنشأ بين الحيوانات إلى البشر.
سادساً: تشجيع وتعزيز المعرفة العلمية المعنية بالصحة الواحدة وخلق الأدلة وتبادلها، والبحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا، وتبادل الأدوات والبيانات الجديدة.
سابعاً: زيادة الاستثمار والتمويل لاستراتيجيات وخطط «الصحة الواحدة» التي تضمن التنفيذ الموسع على جميع المستويات، بما في ذلك تمويل الوقاية من التهديدات الصحية عند المصدر.
وأكد المسؤولون على الحاجة إلى إجراءات عاجلة لحشد الالتزامات السياسية الحيوية، وزيادة الاستثمار والتعاون متعدد القطاعات على كل المستويات في سبيل بناء كوكب واحد أكثر صحة.

الجزء الثامن من «اتفاقية سيداو»

(المادة التاسعة عشر)

١. تعتمد اللجنة النظام الداخلي الخاص بها.

٢. تنتخب اللجنة أعضاء مكتبها لفترة سنتين.

(المادة العشرون)

١. تجتمع اللجنة، عادة، مدى فترة لا تزيد على أسبوعين سنوياً للنظر في التقارير المقدمة وفقاً للمادة ١٨ من هذه الاتفاقية.

٢. تعقد اجتماعات اللجنة عادة في مقر الأمم المتحدة أو في أي مكان مناسب آخر تحدده اللجنة.

(المادة الحادية و العشرون)

١. تقدم اللجنة تقريراً سنوياً عن أعمالها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولها أن تقدم مقترحات وتوصيات عامة مبنية على دراسة التقارير والمعلومات الواردة من الدول الأطراف. وتدرج تلك المقترحات والتوصيات العامة في تقرير اللجنة مشفوعة بتعليقات الدول الأطراف، إن وجدت.

٢. يحيل الأمين العام تقارير اللجنة إلى لجنة مركز المرأة، لغرض إعلامها.

(المادة الثانية و العشرون)

يحق للوكالات المتخصصة أن توفد من يمثلها لدى النظر في تنفيذ ما يقع في نطاق أعمالها من أحكام هذه الاتفاقية، وللجنة أن تدعو الوكالات المتخصصة إلى تقديم تقارير عن تنفيذ الاتفاقية في المجالات التي تقع في نطاق أعمالها.

(المادة الثالثة و العشرون)

ليس في هذه الاتفاقية ما يمس أية أحكام تكون أكثر مواتاة لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة تكون واردة:

(أ) في تشريعات دولة طرف ما.

(ب) أو في أية اتفاقية أو معاهدة أو اتفاق دولي نافذ إزاء تلك الدولة.

(المادة الرابعة و العشرون)

تتعهد الدول الأطراف باتخاذ جميع ما يلزم من تدابير على الصعيد الوطني تستهدف تحقيق الإعمال الكامل للحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية.

---

* اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) هي معاهدة دولية اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٩، وقعت عليها المملكة العربية السعودية عام ٢٠٠٠ م مع تحفظ عام على كل الاتفاقية في حال تعارض أي من بنودها مع الشريعة الإسلامية، و قد تحفظت على بندين من بنودها الثلاثين وهما الفقرة الثانية من البند التاسع، و الفقرة الأولى من المادة التاسعة و العشرين.

ما هي صور جريمة غسل الأموال في السعودية

وفقاً للمادة الثانية من نظام مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية في المملكة العربية السعودية، فإنه يعد مرتكباً لجريمة غسيل الأموال كل شخص يقوم بأي فعل من الأفعال الآتية:

- نقل أموال أو تحويلها أو إجراء أي عملية بها، على الرغم من علمه بأنها ناتجة عن جريمة مخالفة للقوانين، وذلك بقصد إخفاء طريقة الحصول عليها الحقيقية وتمويه مصدرها.
- نقل أموال أو تحويلها أو إجراء أي عملية بها، على الرغم من علمه بأنها ناتجة عن جريمة مخالفة للقوانين، وذلك بقصد مساعدة مرتكب الجريمة الأصلية للإفلات من العقوبة.
- حيازة أموال أو استخدامها أو اكتسابها على الرغم من علمه بأنها ناتجة عن جريمة مخالفة للقوانين أو أن مصدرها غير مشروع.
- تمويه أو إخفاء مصدر أموال أو طبيعتها أو ملكيتها أو حركتها أو مكانها أو الحقوق المرتبطة بها أو طريقة التصرف بها، ذلك على الرغم من علمه بأنها ناتجة عن جريمة مخالفة للقوانين أو أن مصدرها غير مشروع.
- الشروع في ارتكاب أي من الأفعال التي تم ذكرها.
- الاشتراك في أي من الأفعال التي تم ذكرها.
- تقديم المساعدة في أي من الأفعال التي تم ذكرها.
- التحريض أو التآمر على أي من الأفعال التي تم ذكرها.
- الاتفاق أو تقديم النصيحة أو المشورة لإتمام أي من الأفعال التي تم ذكرها.
- التواطؤ أو التسهيل أو التستر على أي من الأفعال التي تم ذكرها.

مستشارك القانوني

كاريكاتير

عمليات الإجلاء السعودية في السودان

جرائم الوظيفة العامة و حقوق الإنسان

يتعرض بعض الموظفين للاستغلال بسبب جهلهم بحقوقهم التي نصت عليها الأنظمة، أو نتيجة خوفهم من رؤسائهم في العمل مما يؤدي إلى استغلال البعض لهم من خلال الطلب منهم القيام بعمل أو الامتناع عن عمل في مخالفة لما نصت عليه الأنظمة والتعليمات، مما ينتج عنه وقوع الموظف في مخالفات يحاسب عليها شخصياً ومن أبرز الجرائم التي قد تقع من الموظفين أثناء مباشرتهم لمهام عملهم ويحاسب عليها النظام، قيام الموظف باستغلال نفوذ الوظيفة لمصلحة شخصية في داخل الدائرة، وخارجها أو قبول الرشوة أو طلبها أو قبولها للغير وتطبق العقوبة نفسها على الراشي والمرتشي والرائش (الوسيط على السواء) كما أن سوء الاستعمال الإداري كالعبث بالأنظمة والأوامر، والتعليمات، وبطرق تنفيذها امتناعاً أو تأخيراً ينشأ عنه ضرر خاص، أو عام، ويدخل ضمن ذلك تعمد تفسير النظم والأوامر والتعليمات على غير وجهها الصحيح أو في غير موضعها بقصد الإضرار بمصلحة حكومية لقاء مصلحة شخصية، واستغلال النفوذ، أياً كان نوعه في تفسير الأوامر وتنفيذها لمصلحة شخصية عن طريق مباشر أو غير مباشر وكذلك استغلال العقود بما في ذلك عقود المزايدات والمناقصات عن طريق مباشر، أو غير مباشر لمصلحة شخصية والعبث بأوامر الصرف وتأخيرها عن وقتها المحدد لها وحجز كل أو بعض ما يستحقه الموظفون والعمال من رواتب، وأجور، وتأخير دفعها إليهم بقصد الانتفاع بها شخصياً بعضاً أو كلاً واستعمال معلوماته الرسمية لاستغلال العملة في ارتفاعها أو هبوطها صرفا وتبديلاً ، كما أن بعض الموظفين يقومون بتنفيذ توجيهات صادرة لهم من رؤسائهم المباشرين للقيام بفعل معين كإساءة المعاملة أو الإكراه باسم الوظيفة كالتعذيب، أو القسوة أو مصادرة الأموال، وسلب الحريات الشخصية ويدخل ضمن ذلك التنكيل والتغريم والسجن والنفي والإقامة الجبرية في جهة معينة ودخول المنازل بغير الطرق النظامية المشروعة والإكراه على الإعارة، أو الإجارة، أو البيع، أو الشراء وتحصيل ضرائب تزيد عن المقادير المستحقة أو المفروضة نظاماً، مما يجعل الموظف المباشر للفعل محل مسائله قانونية قد ينتج عنها فصله من العمل وسجنه بحسب الجريمة التي ارتكبها.

لذا على الموظفين أداء أعمال واجباته الوظيفية بالصورة المطلوبة، و الابتعاد عما يسيء للشرف والكرامة والتحلي بالأخلاق الكريمة وحسن السلوك داخل مقر الوظيفة، أو خارجها والتعامل الطيب مع من لهم علاقة بوظيفته ويشمل ذلك رؤساء الموظف ومرؤوسيه إن كان يشغل وظيفة إشرافية وزملاءه في العمل وذلك بالتعاون معهم واحترامهم وإيجاد الحوافز التدريبية في مجال العمل كما يشمل المراجعين وذلك بإبداء حسن استقبالهم ومساعدتهم بإنهاء معاملاتهم وعدم استغلال السلطة والمحافظة على أسرارها، حيث أن الوظيفة خدمة عامة وتكليف لا تشريف هدفها خدمة المواطن وتقدم الوطن، واستغلالها لأغراض خاصة أو إفشاء أسرار وظائف ذات أهمية أو حساسية معينة يؤدي للإخلال بهذه المبادئ.

حقوق الإنسان

دورية شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الإشراف العام

الأمانة العامة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

التحرير والإخراج

مركز المعلومات بالجمعية

البريد الالكتروني

info@nshr.org.sa

هاتف

+٩٦٦١١٢١٠٢٢٢٣

www.nshr.org.sa

الآراء الواردة في النشرة لاتعبر عن رأي الجمعية
وإنما تعبر عن أراء أصحابها